مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية إلكترونية تصدر عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية بالتعاون مع جامعة كاي

العدد / 95 / رمضان 1441 هـ الموافق نيسان / أبريل 2020 م

أنواع الركود وآليات الخروج منه

اقتصاد العرض مقابل اقتصاد الطلب

أنواع الركود وآليات الخروج منه

اقتصاد العرض مقابل اقتصاد الطلب

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

أصاب الاقتصاد العالمي عدة أزمات متلاحقة؛ فما فتئ يصحو من الأزمة المالية العالمية، حتى دخل الاقتصاد العالمي حربًا تجارية بين أكبر اقتصادين، ثم أطبقت عليه أزمة فيروس كورونا لتجعله يدخل نفقًا مجهول النهاية، فأصابه ركود يُنبئ بكساد عظيم.

يختلف شكل الركود باختلاف الظروف التي أدت إلى حدوثه، يرتبط ذلك بالبيئة الحاضنة له، بما في ذلك بنية الاقتصاد وهيكله؛ فسمات الركود الطبيعي هي تراجع العرض وانخفاض الطلب وتراجع الإنتاج واضطراب التمويل. تتغير هذه السمات باختلاف البيئة الحاضنة؛ فالاقتصاد المبني على الافراط بالديون غير الاقتصاد المتحوط، والاقتصاد المبني على البيوع الوهمية غير الاقتصاد الحقيقي، وهكذا.

لذلك يأخذ الركود أشكالاً عديدة، وذلك كالآتي:

يأخذ الركود التقليدي شكل حرف V، وترافقه فقاعة في السكن، وأزمة في الائتمان، مما يتسبب في إضعاف التصنيع وانخفاض إنفاق المستهلكين، يتلوه عادة صدمة في أسعار النفط. وفي هذا الركود يشهد الاقتصاد تراجعًا حادًا، بهبوط سريع، قد يكون عميقًا، إلا أنه قصير الأجل (أقل من ٨ أشهر عادة)، ثم يتبعه ارتداد قوي يمثل انتعاشًا.

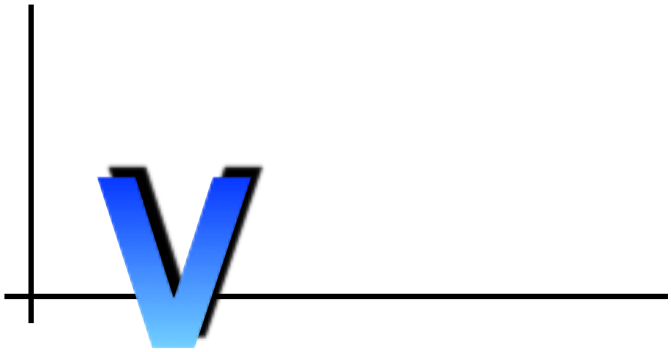

فإن طالت فترة الارتداد؛ أخذ الركود شكل حرف U، لتباطؤ الانتعاش، مع وقت أطول يقضيه في القاع.

ويكون الركود على شكل حرف L كنسخة مطولة من الركود الذي يأخذ شكل حرف U، ويعتبر ركوداً مخيفًا، ينخفض فيه النشاط الاقتصادي عن جانب الحرف ويستمر بشكل أفقي؛ فهذا الركود يعتبر سيئًا لأن كساداً طويل الأمد يتبعه.

أما الركود الذي يأخذ شكل حرف W، فيكون ركوداً من مرحلتين، حيث يتضمن تراجعًا مزدوجًا يتبعه طفرة في الاقتصاد. يعتبر الارتفاع الأول بمثابة وهم تغذيه السياسة النقدية عندما تعتمد أسعار فائدة تقارب الصفر في المئة، مع ضعف العملة المحلية، يتمثل بارتفاع أسعار السلع في السوق.

يبدأ الركود على شكل حرف W مثل الركود ذي الشكل V ثم ينتهي به الأمر إلى التراجع مرة أخرى بعد ظهور علامات زائفة على التعافي. ويحدث عندما يكون الاقتصاد يعاني من ركود، ثم يخرج إلى النمو لفترة قصيرة، ثم سرعان ما يعود إلى الركود؛ فينخفض الاقتصاد مرتين قبل أن يتحقق الانتعاش الكامل. ويعتبر هذا الركود مؤلمًا لأن المستثمرين الذين يعودون إلى الأسواق بعد اعتقادهم بأن الاقتصاد قد وصل إلى نهاية القاع؛ فإذ به ينتكس ثانية، مرة في طريقه نحو الأسفل ومرة أخرى بعد التعافي الكاذب.

أما إذا أخذ الركود شكل حرف I فهذا هو الحال الأسوأ، لأنه يمثل الانهيار الكامل والمباشر.

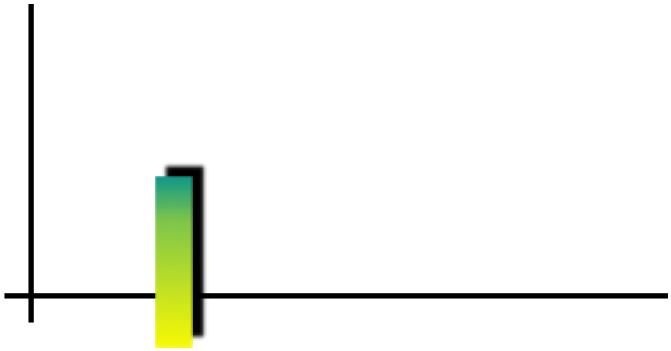

وعادة، إذا لاح في الأفق شبح الركود، يجب على السلطات النقدية والمالية أن تضع سيناريوهات مختلفة لتبعات التدهور الاقتصادي المحتمل؛ ويعتبر الركود الذي يأخذ شكل حرف V هو المفضل عن غيره من الأنواع التي ذكرناها؛ ففيه تُرتجى سرعة التعافي، ورغم ذلك يحذر البعض من المبالغة بهذا الأمل.

آليات الخروج من الركود:

يسعى الاقتصاد التقليدي في المدى القصير الأجل إلى خفض أسعار الفائدة، وخفض الضرائب، كأدوات للخروج من الركود أو للحد منه، إلا أن النمو الذي تصنعه السياسات الحكومية فقط، سرعان ما يتأثر عند انحسار تدفق الأموال العامة بعد إنفاق جزء كبير من حزمة التحفيز، أو عند توقف الهبات الحكومية. لذلك وصفناه بقصير الأمد، لأن هذه الحلول يستحيل أن يطول أمدها فالموارد محدودة جداً حتى في أقوى الاقتصادات العالمية.

بينما يكون الاقتصاد قوياً إذا ترافق مع زيادة في إنفاق المستهلكين بشكل كبير، فقد يواجه الاقتصاد تراجعاً بعد انتعاشه؛ إذا أخذ منحى شكل الحرف W مثلاً بدل شكل الحرف V، عندئذ يتعين على المستهلكين الاستمرار في الإنفاق بعد انتهاء أموال الحكومة من الحزم التحفيزية.

ولابد من تقييم علامات الحياة في الاقتصاد بعد أن تبدأ الحكومة وبنكها المركزي سحب إجراءات التحفيز غير المسبوقة أو الاستثنائية. ويقاس النمو الاقتصادي بالناتج المحلي الإجمالي GDP الذي يعادل القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود في سنة معينة. أما الركود الاقتصادي فيمكن تعريفه بشكل مبسط بأنه: عبارة عن ربعين متتاليين يكون فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي سلبياً. فانخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي مؤشر على اقتراب شبح مرحلة الركود، ومرد ذلك تباطؤ أوامر التصنيع، وانخفاض أسعار المساكن، وتراجع المبيعات، وانخفاض الاستثمار في الأعمال التجارية. وأما النتيجة؛ فتتمثل بمنحدر هبوطي في التصنيع يتبعه زيادة تسريح العمال؛ فهجرة العمالة المؤهلة نحو الخارج؛ فارتفاع البطالة، وتباطؤ مبيعات التجزئة.

أما الحل فيكون بزيادة التوظيف، لأن نمو الناتج المحلي الإجمالي وحده لا يمكنه إطعام الأسر أو يدفع أقساط ديونها، فالمشكلات الاقتصادية، قد تزداد بدرجات خطورة متفاوتة، وقد تمتد لعدة سنوات، ويبقى احتمال عودة الاقتصاد إلى الركود مرة أخرى قائماً إذا لم يتحسن سوق العمل بأسرع وقت؛ فالبطالة إذا استقرت أو ازدادت سوءاً، فلن يعود إنفاق المستهلكين بقوة فالطبقة العاملة تشكل الجزء الأكبر من الاقتصاد وميلها الحدي للاستهلاك يساوي الواحد، إذاً إن تحسن أسواق العمل محدد رئيسي لنهاية الركود.

آليات الاقتصاد التقليدي: اقتصاد العرض

السياسات النقدية (الفائدة) والسياسات المالية (الضرائب)

إن اقتصاديات جانب العرض هي نظرية من نظريات الاقتصاد الكلي، تعتقد أن النمو الاقتصادي يمكن أن ينشأ على نحو أكثر فاعلية من خلال خفض الضرائب وخفض التنظيم. ووفقاً لذلك سيستفيد المستهلكون من زيادة المعروض من السلع والخدمات بأسعار أقل وزيادة توظيف العمالة. وبناء عليه؛ يعتمد صانعو السياسات في الاقتصاد التقليدي على مجموعة من الأدوات لمحاربة الركود وتعزيز النمو؛ كخفض أسعار الفائدة، وخفض الضرائب، والتراخي في تنظيم سوق المال لتوفير أموال سهلة. وبذلك **تركز السياسة على جانب العرض**، علماً أن هذا قد لا يعمل بشكل صحيح؛ وذلك:

- لأن الفائدة ترسي تضخمًا مستمرًا في الأسواق، يكون أثره الأكبر على الدخول الثابتة، فتنهكها وتضعف إنفاقها الاستهلاكي.
- لضعف احتمال قيام الحكومة بخفض الضرائب، بسبب إنفاقها الذي غالبًا ما يتجاوز إيراداتها الضريبية. وقد تلجأ الحكومة إلى خفض معدلات الضرائب الأعلى على الأفراد والشركات لمساعدتها على التعافي، بينما تزيد الضرائب المرتفعة على العمال؛ فتنخفض دخولهم الحقيقية ويضعف إنفاقهم الاستهلاكي.

ويزداد حجم المشكلة إذا ارتفع الإنفاق الحكومي بشكل كبير، وترافق مع انخفاض الإنفاق الخاص، مما يفرض تغييراً على تركيبة الطلب السوقي. لذلك تلجأ الحكومات إلى تمويل العجز الزائد من عائدات الضرائب، وبالاقتراض من القطاع الخاص، وتتكرر الأحداث الاقتصادية المتشابهة، ويتعرقل تحقيق اقتصاد قوي، تبقيه هشًا آيلاً للسقوط ثانية في براثن ركود تالٍ.

آليات الاقتصاد الإسلامي: اقتصاد الطلب

الزكاة والسياسات الاقتصادية التحفيزية

بما أن العمل الاقتصادي موجود بالفعل، وبما أن الأفراد والشركات يستجيبون للفرص والحوافز، وهي أدوات طبيعية تساعد على الانتعاش وتدفع عجلة الاقتصاد، لذلك ترتكز سياسات الاقتصاد الإسلامي على سياسات **جانب الطلب** بشقيه الجزئي والكلي؛ فالشق الكلي يكون من خلال تطبيق الزكاة لأنها تضمن إنفاقًا مستمراً لفئتي الأغنياء والفقراء على السواء وهذه مسؤولية تقع على عاتق المجتمع ومؤسساته الاقتصادية؛ وذلك بغض النظر عن دور التوظيف؛ الذي ينعكس بدوره على حجم الإنفاق الاستهلاكي. أما الشق الجزئي فيكون بإنتاج الأفراد والشركات لمزيدٍ من السلع والخدمات، حيث تنتعش الأسواق بزيادة الإنتاج، ويرتفع الطلب، وتتحسن الدخول. وتساند السياسات الحكومية الاقتصادية بتحفيز الأسواق لضمان عودة دوران عجلة الاقتصاد؛ فيتشكل مزيج من سياسات اقتصاد العرض وسياسات اقتصاد الطلب.

وكأن السياسات الكلية تعيد حركة الدوران للاقتصاد، ويضمن إنفاق المستهلكين استمرار دورانها؛ فالإنفاق يمثل ٨٠٪ من الاقتصاد الصيني، و ٧٥٪ من الاقتصاد الأمريكي.

أخذ الإنفاق حيزًا كبيرًا في آيات القرآن الكريم، لكنه إنفاق رشيد، لا إسراف فيه ولا تبذير، كما لا تقتير فيه، وهو يعتني بأهل الحاجة من الأهل والأقربين وفقراء الناس ومحتاجيهم، حده الأدنى الزكوات التي تعيد تأسيس عدالة التوزيع بين الطبقات الغنية والفقيرة، وحده الأعلى الأجور التي يتقاضاها العمال والموظفون ومن في حكمهم. لذلك يمكننا تصور عجلة الاقتصاد الإسلامي التي لا تقف عن الدوران؛ بل قد تتباطأ، فالزكاة إنفاق إجباري من الأغنياء إلى الفقراء وبشكل دوري لذلك هي تمويل مستدام للأسواق؛ فالفئة المستحقة تعيد إنفاق ذلك المورد في الأسواق التي يملكها ويتحكم بها عادة مخرجو الزكاة أنفسهم.

ويساعد الذكاء الاصطناعي باستغلال البيانات الضخمة لخلق نوع جديد من رؤية السوق من الطلب القابل للقياس لعشرات الملايين من الناس في مساحات السوق لآلاف منافسي التجزئة. فالتعلم العميق يساعد في تحليل الكلمات التي يستخدمها العملاء بشكل تلقائي وهذا ما يساعد متخذو القرار في سبر طريقة تفكير المستهلكين، وبذلك يتم بناء نموذج جديد للعرض والطلب، نموذج جديد يمكن تسميته باقتصاديات الطلب، وهو ما تعمل عليه شركات أمازون وغوغل وفيسبوك وشركات تقنية أخرى والتي بدأت بالاندماج مع شركات بيع الجملة والمفرق. لذلك يشهد هذا القطاع تغيراً سريعًا، يُغير معه باعة التجزئة، الذين يتبنون تعقيد هذا العالم الجديد ويتبنون هذا النموذج الجديد؛ فيجنون ميزة تنافسية هائلة.

ويساعد انخفاض قيمة العملة المحلية في زيادة الصادرات خاصة إذا كانت القاعدة الإنتاجية مرنة، وتساهم زيادة الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي. فإذا قام المستثمرون العالميون بالضغط على الحكومة من خلال الضغط على عملتها؛ بزيادة أسعار الفائدة على عملتها، فسيكون هذا الخطر قائمًا على الحكومات التي تنتهج الاقتصاد التقليدي، بينما تنأى الحكومات التي تعتمد الاقتصاد الإسلامي لحرمة فرض الربا. أما أشكال ممارسة الضغط فقد تكون: بحرب تجارية بين الدول، أو بتدخل صندوق النقد الدولي من خلال إرشاداته العقيمة.

وبذلك تكون البنوك التقليدية – كجزءٍ من السياسة النقدية – معيقة للجهود المبذولة في طريق الانتعاش. بينما تعمل البنوك الإسلامية ضمن الاقتصاد المحلي؛ فتنعشه من خلال تزويد الشركات والأفراد بالائتمان الصحيح من خلال صيغها الفاعلة في الاقتصاد، وبذلك ينتمي نشاط قطاع المصارف الإسلامية إلى السياسة الاقتصادية.

إن الإفصاح عن السياسات التي ستجابه بها الحكومة حالة الركود وشفافيتها في ذلك، له دور كبير في الإجابة عن تساؤلات المستثمرين في الاقتصاد الذي أصابه أو سيصيبه الركود، فلماذا سيُقدم أولئك على بناء المصانع والمزارع والمنشآت الإنتاجية والخدمية إذا كانوا يجهلون كيف ستكون السياسات؟ فالأولى لهم ادخار أو اكتناز

أموالهم بعيداً عن السوق ريثما تتضح الرؤية وتنكشف الغمة؛ فاشتداد المخاطر تمنعهم من المخاطرة بما يملكون، والاقتصاد لن تقوم قائمته بدون تلك الاستثمارات التي تمثل عجلة الاقتصاد، فهذا هو الجناح المسؤول عن تحليق الاقتصاد، بينما جناحه الآخر هو الطبقة العاملة في شتى القطاعات الاقتصادية وإنفاقهم الاستهلاكي هو زيته المحرك الذي لا غنى عنه.

وبما أن الركود قد يتلوه كساد إن لم تتحرك الحكومات لمعالجته، كما أن الكساد يُخشى أن يكون كساداً شاملاً تاماً أو ما اصطلح على تسميته بالكساد العظيم، فلابد من حكومات رشيدة، ومجتمعات رشيدة، تعي وتفهم مآلات الأمور وصيرورتها؛ حتى لا يهلك الناس وتهلك مواردهم.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٨ شعبان ١٤٤١ هجري الموافق ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٠ ميلادي